علم اللغة .

وهو : علم باحث عن : مدلولات جواهر المفردات وهيئاتها الجزئية التي وضعت تلك الجواهر معها لتلك المدلولات بالوضع الشخصي وعما : حصل من تركيب كل جوهر وهيئاتها الجزئية على وجه جزئي وعن : معانيها الموضوع لها بالوضع الشخصي .

وموضوعه : جواهر المفردات وهيئاتها من حيث : الوضع والدلالة على المعاني الجزئية .

وغايته : الاحتراز عن الخطأ في فهم المعاني الوضعية والوقوف على ما يفهم من كلمات العرب .

ومنفعته : الإحاطة بهذه المعلومات وطلاقة العبارة وجزالتها والتمكن من التفنن في الكلام وإيضاح المعاني بالبينات الفصيحة والأقوال البليغة .

فإن قيل : علم اللغة : عبارة عن تعريفات لفظية والتعريف : من المطالب التصورية وحقيقة كل علم مسائله وهي قضايا كلية أو التصديقات بها .

و أيا ما كان فهي من : المطالب التصديقية فلا تكون اللغة علما .

أجيب : بأن التعريف اللفظي لا يقصد به تحصيل صورة غير حاصلة كما في سائر التعاريف من : الحدود والرسوم الحقيقية أو الاسمية .

بل المقصود من التعريف اللفظي : تعيين صورة من بين الصور الحاصلة ليلتفت إليه ويعلم أنه موضوع اللفظ فمآله إلى التصديق بأن هذا اللفظ موضوع بإزاء ذلك المعنى فهو من المطالب التصديقية .

لكن بقي أنه حينئذ يكون علم اللغة عبارة عن : قضايا شخصية حكم فيها على الألفاظ المعينة المشخصة بأنها وضعت بإزاء المعنى الفلاني والمسألة لا بد وأن تكون قضية كلية .

واعلم : أن مقصد علم اللغة مبني على أسلوبين .

لأن منهم : من يذهب من جانب اللفظ إلى المعنى بأن يسمع لفظا ويطلب معناه .

ومنهم : من يذهب من جانب المعنى إلى اللفظ .

فبكل من الطريقين : قد وضعوا كتبا ليصل كل إلى مبتغاه إذ لا ينفعه ما وضع في الباب الآخر .

فمن وضع بالاعتبار الأول : .

فطريقه : ترتيب حروف التهجي إما : باعتبار أواخرها أبوابا وباعتبار أوائلها فصولا تسهيلا للظفر بالمقصود .

كما اختاره : الجوهري في (الصحاح) .

ومجد الدين : في (القاموس) .

وإما : بالعكس أي اعتبار أوائلها أبوابا وباعتبار أواخرها فصولا .

كما اختاره : ابن فارس في (المجمل) .

والمطرزي : في (المغرب) .

ومن وضع بالاعتبار الثاني : (2 / 1557) .

فالطريق إليه : أن يجمع الأجناس بحسب المعاني ويجعل لكل جنس بابا .

كما اختاره : الزمخشري في (قسم الأسماء) من (مقدمة الأدب) .

ثم إن اختلاف الهمم قد أوجب إحداث طرق شتى .

فمن واحد أدى رأيه إلى أن يفرد لغات القرآن .

ومن آخر إلى أن يفرد غريب الحديث .

وآخر إلى أن يفرد لغات الفقه .

كالمطرزي : في (المغرب) .

وأن يفرد اللغات الواقعة في أشعار العرب وقصائدهم وما يجري مجراها كنظام الغريب .

والمقصود : هو الإرشاد عند مساس أنواع الحاجات .

الكتب المؤلفة فيه :